الأمم المتحدة

E/2007/51

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 May 2007
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧

جنيف، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧

البند ٢ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المناقشة المواضيعية

المناقشة المواضيعية للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي: اختيار موضوع

مذكرة من الأمين العام

موجز

الهدف من هذه المذكرة هو تيسير المشاورات بين الدول الأعضاء بشأن اختيار موضوع للمناقشة المواضيعية المقبلة للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهي تتضمن مقترحات مقدمة من المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومن الهيئات الحكومية الدولية.

وقد دعا مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يروج لحوار وشراكة عالميين بشأن السياسات والاتجاهات العالمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية. ولهذا الغرض، ينبغي أن يعمل المجلس بوصفه منبرا فعالا للحوار الرفيع المستوى فيما بين الدول الأعضاء ومع المؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بشأن الاتجاهات والسياسات والإجراءات العالمية الناشئة. فمن شأن ذلك أن يمكن المجلس من أن يعزز قدرته على الاستجابة بشكل أفضل وأسرع للتطورات المستجدة في الميادين الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الدولية.

* E/2007/100.

170507 170507 07-32690 (A)

وإعمالا للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، قررت الجمعية العامة في قرارها ١٦/٦١ أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز الحوار العالمي بوسائل منها إجراء مناقشة مواضيعية لمسألة لها صلة بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما يقررها المجلس، وتنطلق من تقرير يقدمه الأمين العام.

وقد اتخذ مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ أيضا قرارات رئيسية في سياق معالجة الصلات التي تربط بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان. وللاستفادة من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة، يمكن للمجلس أن يختار موضوعا مستجدا يتعلق بالتحديات التي تواجه التنمية في حالات الصراع. ومن ثم، يوصى بأن يتناول المجلس، فيما يعقده من مداولات ومن مناقشات تتصل بالسياسات العامة في أثناء المناقشة المواضيعية المقبلة للجزء الرفيع المستوى الموضوع التالي: ”تأثير الصراع على تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي“.

أولا – اختيار موضوع للمناقشة المواضيعية المقبلة

١ – دعا مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يروج لحوار وشراكة عالميين بشأن السياسات والاتجاهات العالمية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية. ولهذا الغرض، ينبغي أن يعمل المجلس بوصفه منبرا فعالا للحوار الرفيع المستوى فيما بين الدول الأعضاء ومع المؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، بشأن الاتجاهات والسياسات والإجراءات العالمية الناشئة. فمن شأن ذلك أن يمكن المجلس من أن يعزز قدرته على الاستجابة بشكل أفضل وأسرع للتطورات المستجدة في الميادين الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الدولية.

٢ – وإعمالا للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، قررت الجمعية العامة في قرارها ١٦/٦١ أن يواصل المجلس الاقتصادي والاجتماعي تعزيز الحوار العالمي بوسائل منها إجراء مناقشة مواضيعية لمسألة لها صلة بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما يقررها المجلس، وتنطلق من تقرير يقدمه الأمين العام.

٣ – وقد استشارت الأمانة العامة للأمم المتحدة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وتلقت مقترحات بشأن اختيار موضوع للمناقشة المواضيعية المقبلة، وترد جميع هذه المقترحات في المرفق الأول لهذه المذكرة.

ألف – العناصر التي يلزم مراعاتها لدى اختيار الموضوع

٤ – عند اختيار موضوع للمناقشة المواضيعية المقبلة التي ستجرى في أثناء الجزء الرفيع المستوى، قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مراعاة الاعتبارات التالية:

(أ) ينبغي أن تكون المناقشة المواضيعية متعلقة بموضوع اقتصادي و/أو اجتماعي رئيسي من موضوعات الساعة في مجال السياسة العامة؛

(ب) أن يسمح الموضوع باتباع نهج متكامل متعدد التخصصات؛

(ج) أن يتيح الموضوع للمجلس إمكانية الاستفادة القصوى من مشاركة الوزراء ووجود رؤساء الوكالات والصناديق والبرامج والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المؤسسات التجارية والمالية الدولية؛

(د) أن توفر مداولات الجزء رفيع المستوى قوة دفع سياسية لإيجاد مجالات للتقارب في وجهات النظر وتيسير النظر في المسائل المثارة، بما في ذلك إصدار توصيات جديدة بشأن هذه المسائل في المحافل ذات الصلة (انظر قرار الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥، المرفق، الفقرة ٥ (د) ’١‘)؛

(هـ) نصت خطة التنمية (قرار الجمعية العامة ٥١/٢٤٠، المرفق)، على أن ينظر المجلس في الجزء رفيع المستوى من دورته في القضايا الرئيسية المتعلقة بالتعاون الدولي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. وينبغي أن يستخدم الجزء رفيع المستوى لتحسين التداوب بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة. وعلى المجلس أيضا لدى قيامه بذلك أن يسهم في تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية (الفقرة ٢٥٢ (أ))؛

(و) إذا ما برز بعد ذلك موضوع عاجل للغاية وذو أولوية عالية يصلح أن يكون موضوعا للجزء الرفيع المستوى، للمجلس أن ينظر، حسب الاقتضاء، في ذلك الموضوع بوصفه موضوعا إضافيا للمناقشة في الجزء رفيع المستوى (انظر قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٧، المرفق الأول، الفقرة ٥٣).

٥ - وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الفقرة ٧ من قراره ٢٠٠١/٢٧، إلى الأمين العام أن يقدم إليه، لدى نظره في موضوعي الجزء الرفيع المستوى والجزء المتعلق بالتنسيق، معلومات عن برامج العمل المتعددة السنوات للجان الفنية. وترد المعلومات المطلوبة في تقرير الأمين العام الذي سيعرض على المجلس بشأن دور المجلس في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في ضوء قرارات الجمعية العامة ٥٠/٢٢٧، و ٥٢/١٢ باء، و ٥٧/٢٧٠ باء، و ٦٠/٢٦٥.

٦ - ويبين الإطار الوارد أدناه المواضيع التي نظر فيها المجلس منذ عام ١٩٩٥ خلال الأجزاء رفيعة المستوى من دوراته.

المواضيع التي نظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأجزاء رفيعة المستوى من دوراته منذ عام ١٩٩٥

٢٠٠٧	تعزيز الجهود المبذولة على جميع المستويات الرامية إلى تشجيع النمو الاقتصادي المطرد الذي يراعي مصالح الفقراء، بطرق منها وضع سياسات اقتصاد كلي منصفة.
٢٠٠٦	تهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريمة للجميع وتأثير تلك البيئة على التنمية المستدامة.
٢٠٠٥	تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: التقدم المحرز والتحديات والفرص.

٢٠٠٤	تعبئة الموارد والبيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠.
٢٠٠٣	تعزيز النهج المتكامل إزاء التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة.
٢٠٠٢	مساهمة تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك مجالي الصحة والتعليم، في عملية التنمية.
٢٠٠١	دور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الأفريقية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
٢٠٠٠	التنمية والتعاون الدولي في القرن الحادي والعشرين: دور تكنولوجيا المعلومات في سياق اقتصاد عالمي قائم على المعرفة.
١٩٩٩	دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر: تمكين المرأة والنهوض بها.
١٩٩٨	الوصول إلى الأسواق: التطورات المستجدة منذ جولة أوروغواي: الآثار والفرص والتحديات، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا بينها، في سياق العولمة وتحرير التجارة.
١٩٩٧	تهيئة بيئة مواتية للتنمية: التدفقات المالية، بما في ذلك تدفقات رأس المال، والاستثمار، والتجارة.
١٩٩٦	التعاون الدولي في مكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع، والأنشطة ذات الصلة.
١٩٩٥	تنمية أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

باء – اقتراح الأمين العام

٧ – يمثل هذا العام علامة هامة في تاريخ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إذ سيطلق الجزء الرفيع المستوى شارة البدء في مهمتين جديدتين متميزتين صدر بهما تكليف من مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وتم تفعيلهما بموجب القرار ١٦/٦١ الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا بشأن تعزيز المجلس، وهما: مهمة الاستعراض الوزاري السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ومهمة منتدى التعاون الإنمائي الذي ينعقد كل سنتين.

٨ - وسيبدأ العمل في هاتين المهمتين في أثناء الجزء الرفيع المستوى الذي سيعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٧ في جنيف. وتوفر هاتان المهمتان الفرصة لتمكين المجلس من اتخاذ خطوات هامة نحو تنفيذ عملية إصلاحه وتعزيز اتساق السياسات وإعمال خطة الأمم المتحدة للتنمية.

٩ - ويلزم ضمان أن يستفيد أيضا الموضوع الخاص بالمناقشة المواضيعية المقبلة التي ستجري في أثناء الجزء الرفيع المستوى من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. فبالنظر إلى أن مؤتمر القمة قد اتخذ قرارات هامة بشأن الصلات التي تربط بين التنمية والأمن وحقوق الإنسان، يمكن للمجلس أن يعزز الجهود المبذولة لتنفيذ تلك القرارات، عن طريق اختيار موضوع يتناول تأثير الصراع على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأعم المتفق عليها دوليا.

١٠ - وقد ساهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالفعل في الربط فيما بين المسائل المتعلقة بالأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وتشكل الموافقة على تمديد ولاية الفريقين الاستشاريين التابعين للمجلس المخصصين لغينيا - بيساو وهايتي اعترافا صريحا بالإسهام المفيد الذي يمكن للمجلس تقديمه، ولا سيما فيما يتعلق بالاستراتيجيات الطويلة الأجل الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، ومن خلال التشجيع على اتخاذ نهج متكامل في هذا المجال.

١١ - وسيواصل الاستعراض الوزاري السنوي تعزيز قدرة المجلس على المساهمة في مجال الأمن والتنمية، إذ سيهيئ الفرصة للمجلس كي يقيِّم بصورة مستمرة الكيفية التي يؤثر بها الصراع على تنفيذ خطة التنمية، واستعراض وتبادل الدروس المستخلصة بشأن الكيفية التي يمكن بها للاستراتيجيات المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية أن تساعد في تحاشي اندلاع الصراعات العنيفة. ويمكن أيضا لمنتدى التعاون الإنمائي الرفيع المستوى الذي ينعقد كل سنتين أن يساعد في توفير فرصة فريدة للمجلس من أجل بحث الكيفية المثلى التي يمكن بها للتعاون الإنمائي أن يدعم البلدان التي تعيش في حالة صراع أو الخارجة من الصراع.

١٢ - وقد أعربت الجمعية العامة في قرارها ٣٣٧/٥٧ عن تأييدها لزيادة فعالية مشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة، مع مراعاة الحاجة إلى تشجيع التدابير الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها النمو الاقتصادي، لدعم القضاء على الفقر وتحقيق التنمية، بوصف ذلك عنصرا أساسيا في استراتيجية المجلس في هذا الصدد.

١٣ - وفي ظل هذه الخلفية، يلزم النظر بجدية في مسألة الصراع والصحة. فالصراع العنيف يشكل مشكلة تهدد الصحة العامة في أنحاء العالم. وفي كل عام، يفقد ملايين الأشخاص أرواحهم من جراء الإصابات التي تلحق بهم نتيجة للعنف. وينجو الكثيرون غيرهم من إصاباتهم، ولكنهم يعانون من إعاقات دائمة. ويندرج العنف ضمن الأسباب الرئيسية لوفاة

من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٤ عاما في أنحاء العالم، وهو مسؤول عما نسبته ١٤ في المائة من الوفيات في صفوف الذكور و ٧ في المائة في صفوف الإناث.

١٤ - وبالإضافة إلى الوفاة والإعاقة، تؤدي الصراعات العنيفة إلى قلب الظروف الاقتصادية والاجتماعية رأسا على عقب: إذ يمكن أن يتعرض السكان إلى التشرد، والهياكل الأساسية إلى الدمار، وسبل كسب العيش إلى الضياع. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تعريض صحة السكان إلى خطر بالغ بسبب ظروف الاكتظاظ وسوء التغذية والعيش في العراء والتلوث والصدمات والإصابات والعنف والأوبئة التي يمكن أن تقوى وتستشري بسرعة في ظل تلك الظروف. ومع ذلك، فإن فهم أثر الصراع على الصحة العامة، سواء من حيث السياسات أو الممارسات، ما زال بعد في مراحله الأولى.

١٥ - وفي ضوء الاعتبارات الآنفة الذكر، يوصى المجلس بأن ينظر في مناقشته الموضوعية المقبلة التي ستجرى في أثناء الجزء الرفيع المستوى في الموضوع التالي: ''تأثير الصراع على تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي''.

١٦ - ومن شأن التركيز على هذا الموضوع أن يمكِّن المجلس الاقتصادي والاجتماعي من تقديم مساهمة واضحة تساعد في إدماج منظور الصراع بشكل أقوى في سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالصحة العامة على الصعيد العالمي، وفي عمليات متابعة مؤتمرات القمة والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة، وبخاصة مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ويمكن أيضا لنتائج مداولات المجلس بشأن هذا الموضوع أن تشكل مساهمة فنية في أعمال المنظمة في مجال بناء السلام والانتقال من الإغاثة إلى التنمية.

المرفق الأول

الاقتراحات المقدمة من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

١ - برنامج الأغذية العالمي:

(أ) ''الاستجابة لتغير المناخ والطاقات المتجددة: مساهمة منظومة الأمم المتحدة''؛

(ب) ''التحولات الحضرية - الريفية وتغير المناخ: التداعيات العالمية المتعلقة بالأمن الغذائي والمائي في مواجهة التغيرات السريعة في هيكل الطلب على الأغذية والموارد الطبيعية''؛

(ج) ''التحديات الجديدة التي تعترض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (وبخاصة الحد من الفقر) في ظل بيئة مناخية عالمية متغيرة ومناوئة''؛

(د) ''التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تحقيق التوازن السليم''؛

(هـ) ''تعميم مراعاة المنظور الجنساني: مواطن النجاح وما تبقى عمله''؛

(و) ''تمكين الزراعة من أجل توفير الأغذية وسبل كسب العيش وتحقيق النمو الاقتصادي وتسخير التجارة لأغراض الحد من الفقر''.

٢ - منظمة العمل الدولية:

(أ) ''سياسات العمالة والسياسات الاجتماعية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة: الاستجابة لتغير المناخ''؛

(ب) ''خفض نسبة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥: سياسات العمالة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة''.

٣ - المنظمة البحرية الدولية:

''استجابة الأمم المتحدة للتحديات البيئية المستجدة: التنفيذ الفعال للأهداف ذات الصلة من بين الأهداف الإنمائية للألفية''.

٤ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

''تعميم منظور التكيف في صلب الأنشطة الرئيسية للتنمية المستدامة، بما في ذلك تقييم الآثار المترتبة على تغير المناخ فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتداعيات ذلك''.

المرفق الثاني

الاقتراحات المقدمة من الهيئات الحكومية الدولية

١ - أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٠٣/٦٠ بشأن الإدارة العامة والتنمية أن تعزيز الإدارة العامة والدولة هو أمر يتصدر جدول الأعمال الإنمائي بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالألفية، وأن تنشيط الإدارة العامة يعتبر أحد المكونات الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقرر في هذا الصدد استكشاف إمكانية النظر في هذا الموضوع في جزء رفيع المستوى من دورة قادمة.

٢ - وأوصت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، في دورتها الثالثة المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٩ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (انظر A/2004/44-E/C.16/2004/9)، المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يعيد تأكيد دور الخدمة العامة في الوفاء بالأهداف الوطنية المحددة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، بوصفها مؤشرات رئيسية على تحقيق الدول الأعضاء للأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقا لهذه الغاية، كررت اللجنة توصياتها السابقة للمجلس بأن يكرِّس أحد أجزائه الرفيعة المستوى القادمة للدور المتغير للإدارة العامة الموجهة نحو تحقيق التنمية، الاقتصادية والبشرية على السواء، من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، مع جعل أداء الخدمة العامة عنصرا محوريا. واقترحت لجنة الخبراء أن يكون عنوان هذا الجزء هو ”الإدارة العامة الموجهة نحو الخدمات من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“.